

الجميل يعرض نتائج قمة دمشق وكرامي يعلن بدء تنفيذ خطة الساحل مجلس الوزراء يتخذ إجراءات لحل قضية المخطوفين ويؤكد على تنفيذ قراره السابق بإطلاق سراحهم



كرامي وسكاف خلال اذاعة نتائج الجلسة (اللاتي ونهرا)



جلسة مجلس الوزراء

الحية المستوردة من رسوم المرفأ وذلك لعدم منع غلاء المواد الغذائية خصوصا اللحم.

ونشرت مصادر مطلعة عقب الجلسة انه خلال الجلسة اتصل الرئيسجميل بقائد الجيش العماد ميشال عون واطلع منه على اخر المعلومات المتعلقة بتنفيذ الخطة الأمنية على طريق الساحل وفي الاقليم. وقالت ان الرئيسجميل وجه التهاني الى الوزراء وعبرهم الى الشعب اللبناني لمناسبة حلول السنة الجديدة متمنيا ان يكون العام الجديد الحالي عام الوفاق والتحرير والسلام في لبنان.

وكان الرئيس كرامي والرئيس سليم الحص قد وصلا الى قصر بعيدا على متن طوافة عسكرية، ثم عادا بها الى الحمام العسكري بعد انتهاء الجلسة بسبب قفل المعابر من قبل اهالي المخطوفين. اما الوزير نبيه بري فقد وصل الى قصر بعيدا بطريق البر عبر مار مخايل - غاليري سمعان.

وقد التقى الوزير بري وهو في ما الى قصر بعيدا، ذوي المخطوفين والمفقودين الذين تجمعوا في المنطقة ما بين كنيسة مار مخايل وغاليري سمعان واستمع منهم عما اذا كان لديهم اي جديد لا سيما وان قضيتهم ستثار داخل مجلس الوزراء بهدف وضع حد لهذه المأساة الانسانية.

مقنعة للجميع بالتعاون الايجابي للوصول الى ما فيه الخير والاطمئنان لجميع الناس.

تصريح سكاف

وأعلن وزير الاعلام وزير الداخلية بالوكالة جوزف سكاف القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء في ضوء جدول اعماله فقال:

«لقد أكد مجلس الوزراء قراره السابق ببناء لطلب رئيس مجلس النواب حسين الحسيني بتنفيذ الخطة العسكرية لمبنى مجلس النواب القديم، اي في ساحة النجمة وشارع رياض الصلح».

واضاف: «تقرر في الجلسة ايضا: مشروع مرسوم يرمي الى تعديل القيمة الشهرية للتعويضات العائلية المنصوص عليها في قانون الضمان الاجتماعي من ٢٤٠ الى ٤٠٠ ليرة وذلك اعتبارا من اول عام ١٩٨٥».

مشروع مرسوم باعطاء المدارس الخاصة المجانية فرق مساهمة مالية لمواجهة الاعباء المترتبة عليها بموجب القانون رقم ٩ سنة ١٩٨٢.

مشروع مرسوم بتعديل وجهة استعمال مبلغ مخصص لبلدية ابلح في محافظة البقاع، وتحويل قسم منه الى موازنة المديرية العامة للاسكان لتأمين مساهمة للبلدية المذكورة لكلاف شبكة المجاري فيها.

قضية تعديل مفعول اعفاء المواشي

والدشم والسواتر وسحب المسلحين تمهيدا لانتشار الجيش نهار الاثنين المقبل. ولقد اعطى الرئيس ما جرى في قمة دمشق من امور تتعلق بمواضيع التحرير والخطة الأمنية وسواها.

ثم انتقل مجلس الوزراء الى البحث في موضوع المخطوفين. وبعد ان استمع الى رئيس لجنة تقصي الحقائق حول مصيرهم تقرر ما يلي:

اولا: انتقال مقر لجنة تقصي الحقائق الى مبنى وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية واستكمال حاجتها من العناصر ووسائل العمل.

ثانيا: تشكل لجنة تمثل الاحزاب والفعاليات المعنية وذوي المخطوفين وتجتمع بدعوة من لجنة تقصي الحقائق لمعالجة الامور التالية:

١- تنفيذ قرار مجلس الوزراء باطلاق سراح المخطوفين وتحديد موعد تسليمهم الى لجنة تقصي الحقائق بالتعاون مع الصليب الاحمر الدولي.

٢- اجراء كشف شامل على جميع الاماكن التي يتردد عن وجود محتجزين فيها وبطريق المباحة، على ان يتم تنظيم محاضر من قبل عناصر الضابطة العدلية المفصولين في جهاز تقصي الحقائق.

٣- تسلم نسخ عن هذه المحاضر الى اهالي المخطوفين الذي تقدموا بالاستمارات، لتكون مستندا رسميا معتمدا عند الحاجة.

٤- اقرار مبدأ تشديد العقوبات على جرائم الخطف واحتجاز الاشخاص.

٥- اقرار مبدأ المساعدة الاجتماعية لاهالي المخطوفين عند انتهاء مهمة اللجنة.

وسئل الرئيس كرامي: على صعيد المحادثات اللبنانية الاسرائيلية في الناقورة هناك انباء من ان اسرائيل افادت اليوم (امس) ان هناك تغييرا في الموقف اللبناني بالنسبة لموضوع انتشار قوات الطوارئ الدولية، هل هناك شيء من ذلك؟

فاجاب: «أظن بان آخر من يحق له ان يتكلم باسم المفاوضات اللبنانية هو اسرائيل لأنها طرف في الموضوع، ونرجو ان يكون التغيير من موقفها حتى نستطيع ان نصل بأعمال اللجنة الى النتائج المرجوة، وهي برمجة انسحاب المحتل الاسرائيلي من الجنوب والبقاع الغربي وراشيا».

سئل: هل تتوقعون ان تتعقد الجلسة في موعدها؟ فاجاب: «الجلسة محددة في ٧ كانون الثاني، ونرجو ان يتم اللقاء في هذا التاريخ».

سئل: وهل تنتظرون جوابا ما على هذا الصعيد، اميركا مثلا؟ فاجاب: «لا نحن في الواقع نسير في طريقنا المرسوم وكل من يريد ان يساعد او ان يقوم بأي خطوة تؤدي الى الهدف المنشود فاهلا وسهلا».

اهتم مجلس الوزراء امس بقضية المخطوفين وناقش ما بلغته محادثات الناقورة ونتائج انطلاق خطة الساحل وقال الرئيس رشيد كرامي انه تقرر تشكيل لجنة تمثل الاحزاب والفعاليات المعنية وذوي المخطوفين لتنفيذ قرار مجلس الوزراء، باطلاقهم واجراء كشف شامل على اماكن الاحتجاز، واقرار مبدأ تشديد العقوبات على جرائم الخطف ومبدأ مساعدة اهالي المخطوفين.

عقد مجلس الوزراء جلسته الاسبوعية عند العاشرة والربع من صباح امس، في القصر الجمهوري في بعبدا، برئاسة الرئيس أمين الجميل وحضور رئيس الحكومة والوزراء باستثناء وزير المال والإسكان الرئيس كميل شمعون والزراعة والدفاع الرئيس عادل عسيران والأشغال والسياحة وليد جنبلاط.

وشارك في جانب من جلسة المجلس رئيس لجنة تقصي الحقائق عن المخطوفين اللواء المتقاعد هشام قريظم.

تصريح كرامي انتهت جلسة المجلس وهي الأولى في العام الجديد عند الواحدة والدقيقة العاشرة من بعد الظهر، ولخص الرئيس كرامي نتائجها بقوله:

«لقد تناول مجلس الوزراء بالوضع القائمة خاصة من النواحي الأمنية، وليس سرا ان نقول بان خطة الساحل قد بدأ بتنفيذها هذا اليوم، وذلك عن طريق قوى الأمن الداخلي التي ستقوم بالإشراف على إزالة المظاهر المسلحة

بالإشراف على إزالة المظاهر المسلحة